

أثر تطبيق علامة المنظمة الموثوقة على الأداء المؤسسي للجمعيات الخيرية
دراسة ميدانية لمنظمات القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب

إدريس بن عبد المجيد المدهش

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد

د. فايز جرّاد

العام الدراسي

2024

مقدمة:

الحمد رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد،،،

فإن موضوع الجودة يعتبر من الموضوعات المهمة التي تلامس مختلف جوانب حياتنا، فهي تعبر عن الحرص على تحقيق أفضل النتائج والإتقان في كل عمل نقوم به. إن الجودة ليست مجرد معيار يُقاس به أداء المؤسسات، بل هي ثقافة تتجذر في النفوس وتسعى لتحقيق التميز والابتكار.

إن السعي نحو الجودة يتوافق مع قيمنا الإسلامية التي تُعلي من شأن العمل المتقن وتبحث على الأخلاق العالية. لذلك، يدعونا ديننا الحنيف إلى جعل الجودة جزءاً لا يتجزأ من حياتنا وعملنا، فنكون بذلك قدوة يحتذى بها في الإبداع والإتقان. نسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعاً لتحقيق أعلى معايير الجودة في جميع مجالات حياتنا. الجودة في العمل تعد من القيم الأساسية التي تسهم في بناء المجتمعات وتحقيق التقدم. حيث إن الإتقان في العمل مرتبط بقيم الأخلاق والنزاهة، وهو ما حث عليه الدين الإسلامي بوضوح. يقول الله تعالى في كتابه الكريم: "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ" (التوبة: 105)، مما يدل على أهمية العمل الجاد والمخلص.

ويؤكد النبي محمد صلى الله عليه وسلم على هذا المعنى في حديثه الشريف حيث قال: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" (رواه الطبراني). فالجودة في إنجاز الأعمال لا تقتصر فقط على النوايا، بل تتطلب بذل الجهد والاجتهاد للوصول إلى أعلى مستويات الجودة. كما يقول الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "لا تقصروا عن الفضل لأنفسكم، فلن تفوتوا سعادة الدنيا والآخرة." فالقول يبين أن السعي نحو الجودة ليس مجرد واجب، بل هو طريق لتحقيق السعادة والنجاح.

إن الجودة في العمل ليست مجرد مفردة تتعلق بالإنتاج أو الخدمات، بل هي ثقافة يجب أن تسود في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على الأخلاق والمعايير الرفيعة، مما يؤدي إلى نتائج إيجابية تعود بالنفع على الأفراد والمجتمعات.

ويحتل موضوع جودة الأداء المؤسسي أهمية كبيرة داخل أي منظمة؛ لأنه النتاج النهائي لمحصلة جميع النشاطات بها، وذلك على مستوى الفرد والمنظمة والدولة، فالمنظمة تكون أطول بقاءً وأكثر استقراراً، عندما يكون أداء العاملين متميزاً، وأن أهمية جودة الأداء المؤسسي من وجهة نظر المنظمة ترجع إلى ارتباطه بدورة حياتها في مراحلها المختلفة (مرحلة الظهور، ومرحلة الاستمرارية والبقاء، ومرحلة الاستقرار، ومرحلة السمعة والفخر، ومرحلة التميز، ثم مرحلة الريادة). (علوان، هاشم، 2019، 753)

ويُعد تحقيق الجودة والتميز مطلباً أساسياً لا بد منه في ظل التغيرات المتسارعة؛ وذلك من خلال تطبيق مفاهيم الجودة والتميز والإدارة الإستراتيجية، وقد برز عدد من النماذج الإقليمية والعالمية للتميز، منها (الأوروبي، والأمريكي، ودبي...)، ولعل أهمها وأكثرها انتشاراً هو النموذج الصادر عن المؤسسة الأوروبية

لإدارة الجودة، المسمى بنموذج التميز للمؤسسة الأوروبية للجودة EFQM Excellence Model. (الأخرس، 2016، 3).

وفي هذا البحث، يسعى معيار مهم من معايير الجودة وهو "المنظمة الموثوقة" إلى تحسين الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية من خلال تطبيق معايير دقيقة وشاملة تضمن الحوكمة، والتخطيط، والقيادة والإدارة، ويركز على النتائج والأثر، وبما أن رؤية 2030 تهدف إلى بناء قطاع غير ربحي مؤثر ومستدام، فإن تبني معايير الجودة، مثل: "المنظمة الموثوقة" يعزز من قدرة هذه المنظمات على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ويساهم في خلق أثر إيجابي ومستدام على المجتمع السعودي.

فمن خلال هذه الدراسة، سنستكشف أثر تطبيق معيار "المنظمة الموثوقة" على الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية في السعودية، ومدى فعاليته في تحقيق الأداء، والنتائج، والأثر الذي حققته هذه المنظمات.

القطاع غير الربحي، وأهميته

يعد القطاع غير الربحي والمنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية من أهم الركائز التي تساهم في التنمية المستدامة، والتي تقوم بدور كبير في رفع جودة حياة الفرد وتنمية المجتمع، ولقد اهتمت المملكة في رؤيتها 2030 اهتمامًا كبيرًا بتطوير هذا القطاع كجزء من برنامج التحول الوطني ورؤية 2030، حيث قامت بتأسيس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي يرتبط برؤية 2030 عبر استهداف تنمية القطاع غير الربحي، ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% بحلول عام 2030، وزيادة عدد المنظمات غير الربحية في مختلف المجالات التنموية، وزيادة عدد المتطوعين إلى مليون متطوع بحلول عام 2030. (موقع المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي)

ويمر المجتمع السعودي اليوم بمرحلة انتقالية وتحولية نتج عنها تغيرات اجتماعية معقدة وتحديات اجتماعية جديدة، وفي المقابل لا تواكب أساليب العطاء الخيري والخدمات المباشرة والرعاية التي يقدمها القطاع غير الربحي هذه التغيرات مما يتطلب تبني أساليب جديدة، والانفتاح على ما عند المجتمعات الأخرى من التجارب والأساليب والاستراتيجيات لتعظيم الأثر الاجتماعي، وتحقيق التنمية المستدامة للقطاع. (الشهري، الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، 2021).

يُعرّف القطاع غير الربحي على أنه منظومة الأنشطة الأهلية، والخدمات التطوعية، والمنظمات غير الحكومية، التي لا تستهدف تحقيق الربح أساساً؛ حيث يمثل ثالث القطاعات التي يُعَوَّل عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية المستدامة جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، وتتضمن مصادر تمويل هذا القطاع أربعة مصادر تتكامل فيما بينها، وهي الأفراد، وقطاع الأعمال، والمؤسسات المانحة، والأوقاف، ويشكل العطاء الخيري بصوره المختلفة أهم روافد القطاع غير الربحي؛ فهو أحد الممكّنات التي تساهم في تحقيق أهداف القطاع الاستراتيجية الوطنية، وأهداف رؤية المملكة 2030م،

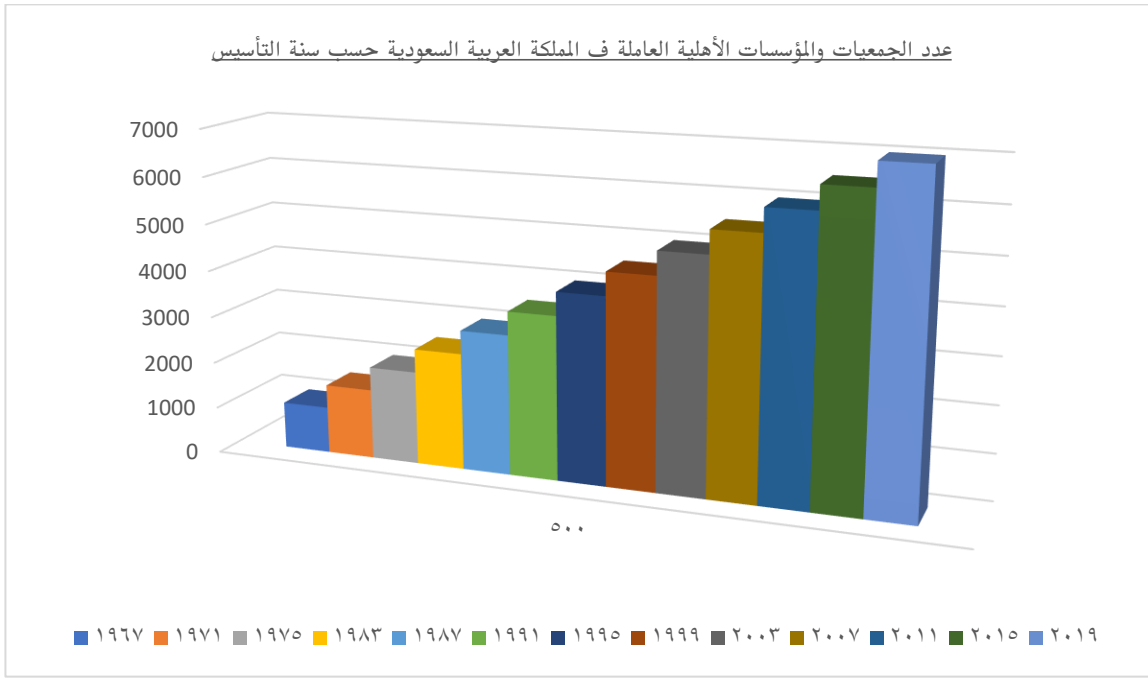
إضافة إلى الممكّنات الأخرى كالتشريعات، والسياسات، والأنظمة، والدعم الحكومي، وتمكين البيئة مما يزيد من قدرة هذه المؤسسات على تحقيق أهدافها، والاستجابة لحاجات المجتمع المتجددة والمتغيرة والأكثر إلحاحاً وأولوية، وقد ظل القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية بمكوناته المختلفة يسهم في الجهود التنموية التي انتظمت في البلاد منذ عقود مضت، وفي هذا الإطار أولت رؤية 2030م اهتماماً خاصاً بهذا القطاع؛ لتحقيق أهدافها التنموية.

إن القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية ليس حديثاً، وإنما شهد مراحل قد شكلته منذ الستينيات الميلادية، حيث شهد قفزات على إثر الممكّنات التنظيمية والتشريعية، مروراً بإصدار لائحة الجمعيات والمؤسسات الأهلية ثم نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ونظام الهيئة العامة للأوقاف قبل 7 سنوات، وانتهاء بإعادة تنظيم أوجه الرقابة على القطاع غير الربحي من خلال إنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، وإيكال اختصاص الرقابة المالية والإدارية له وإنشاء وحدات الإشراف الفني لدى الوزارات والجهات الحكومية المعنية بتطوير أوجه التكامل مع الشركاء غير الربحيين في العملية التنموية الوطنية. (آفاق القطاع غير الربحي- تقرير منتصف الطريق، 2023)

وقد أصبح من الأهمية مراجعة نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية وإطلاق نظام جديد للمنظمات غير الربحية، يعنى بجميع كيانات القطاع غير الربحي، ويسمح بمزيد من النمو المطلوب لتحقيق مستهدف رؤية المملكة 2030 للوصول المساهمة 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وبحسب التقديرات، فإنه يجب على القطاع غير الربحي أن ينمو بنسبة ما بين (176) إلى 18.5 سنوياً في السبع سنوات القادمة حتى تحقيق مستهدف رؤية المملكة 2030، وعلى النشاط التطوعي أن ينمو ليصل لقرابة 41 مليار سعودي كقيمة اقتصادية، لتصل مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي بانتهاء فترة الرؤية إلى ما يقارب 250 مليار ريال سعودي. (آفاق القطاع غير الربحي- تقرير منتصف الطريق، 2023)

ولأهميته الكبيرة، قام القطاع غير الربحي بتشغيل سلسلة أثره بواسطة أكثر من 1,700,000 عاملاً ومؤسساً وعضواً ومتطوعاً، إذ قامت جهودهم مجتمعة بتوفير الحراك اللازم لخدمة المستفيدين الأشد الحاجة والمساهمة في تحقيق الأهداف التنموية الوطنية والعالمية. وقد أولت المملكة بالقطاع أهمية كبيرة، إذ أن مساهمة القطاع غير الربحي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 وبرامجه التنفيذية كبيرة جداً، بالإضافة إلى تقديم تحليل مساهمة القطاع في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة. بل إنه قد رسمت ملامح الطموح للسبع سنوات القادمة وحتى تحقيق رؤية المملكة 2030، مدفوعة بحجم النمو التاريخي للقطاع غير الربحي وتعاظم آثاره الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حيث تقترح مؤسسة الملك خالد خمس توصيات عملية بهدف إحكام الحوكمة على القطاع غير الربحي وزيادة فرص تمكينه بالشراكة مع القطاعات الأخرى، وزيادة معدلات التوظيف والمشاركة فيه، وتحقيق المساهمة الاقتصادية المرصودة له. (آفاق القطاع غير الربحي- تقرير منتصف الطريق 5/2023)

شكل رقم (1)



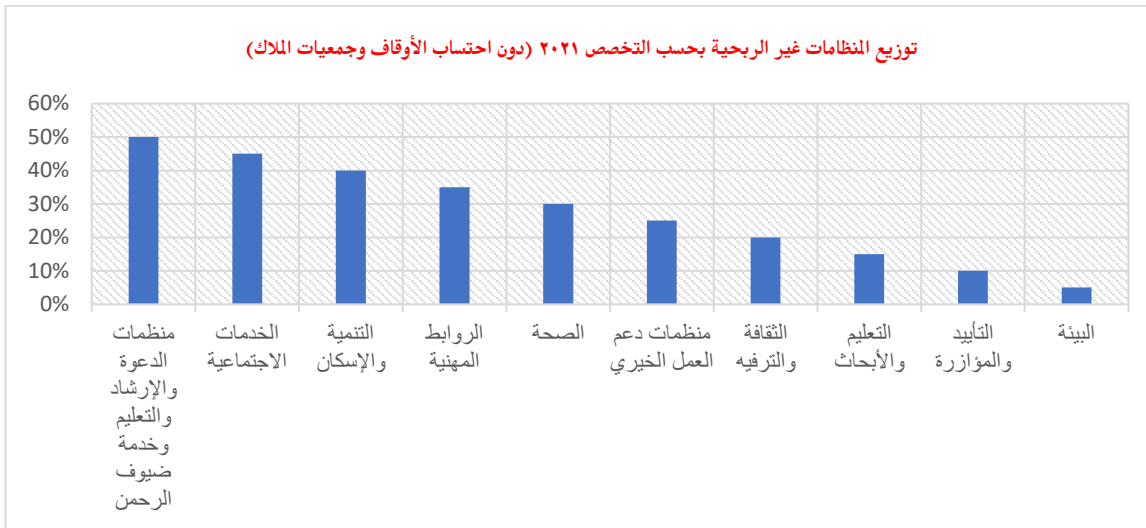
يتضح من شكل رقم (1) أن القطاع غير الربحي السعودي قد نمت في العصر الحديث من عدد منظمات غير ربحية لا يتعدى أصابع اليد الواحدة فور انطلاق السجل الرسمي لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (حينها) إبان تأسيسها في النصف الأول من الستينيات الميلادية، حتى وصل إلى آلاف المنظمات غير الربحية اليوم. وقد مر القطاع خلالها بثلاث فترات من النمو، كان أولها فترة الولادة التي استمرت حتى عام 1990م مع صدور لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية بقرار من مجلس الوزراء إذ لم يتجاوز عدد المنظمات غير الربحية الرسمية قبل صدور اللائحة الـ (171) منظمة. ومع صدور اللائحة، بدأ القطاع مرحلة التشكل والتي استمرت لفترة مماثلة حتى صدور نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ونفاذه في عام 2016م عندما تجاوز عدد المنظمات غير الربحية السعودية حيتها سقف الـ (1500) منظمة. ليدخل بعدها القطاع غير الربحي مرحلة النمو المتسارعة وغير المسبوقة، ليسجل قفزات سنوية مدعومة بانطلاق برامج ومشاريع رؤية المملكة 2030 وآلياتها التنفيذية. حيث رصد تقرير أفاق القطاع غير الربحي بنسخته الأولى وصول المنظمات غير الربحية في المملكة إلى 2.598 منظمة في عام 2017م. وأظهرت بعدها النسخة الثانية من التقرير نمو العدد بواقع 166% ليصل إلى 6.902 منظمة بحلول عام 2019م. ويرصد التقرير بنسخته الثالثة هذه نمو القطاع بذات الوتيرة المتصاعدة ليصل إلى 36,151 منظمة غير ربحية مع ملاحظة تطور منهجية الاحتساب وجودة السجلات الإدارية بشكل كبير خلال الأعوام، وهو ما يشكل نمواً بمقدار 424424%. (أفاق القطاع غير الربحي- تقرير منتصف الطريق 2023/6)

وعلى الرغم من الجذور التاريخية للقطاع غير الربحي في المجتمع السعودي، وما مر بهذا القطاع من تحولات خاصة بسبب الطفرات الاقتصادية التي شهدتها المملكة في العقود الماضية، إلا أنه يشهد في السنوات الأخيرة تحولا كبيرا لسببين مهمين أحدهما صدور نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية عام ١٤٣٧هـ وما تضمنه من توسع في مجالاته، وسهولة في إجراءات الترخيص والدعم والعمل: إذ بلغ عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية في عام ٢٠٢٢ م (٣٥٣١) جهة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي ٢٠٢١ م)، والأهم من ذلك ما حظي به هذا القطاع من اهتمام في رؤية ٢٠٣٠ التي مكنته من أن يتبوأ مكانه قطاعاً ثالثاً، وجعلت من مستهدفاتها تفعيل دوره في النمو الاقتصادي وزيادة إسهاماته كما ورد في هدفين تفصيليين من أهداف الرؤية: الأول: دعم نمو القطاع غير الربحي، والثاني: تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦ م: ٣٧)، لكن القطاع غير الربحي لم يكن مهيناً لهذه التحولات الأسباب عديدة أهمها ضعف الموارد البشرية المتخصصة منها على وجه الخصوص. واعتماده على الأساليب الإغائية وليس التنموية ولهذا قامت جهود كبيرة تسعى لتطوير العمل في القطاع الثالث. شملت مختلف المجالات التي يحتاجها العمل الاجتماعي (غير الربحي) مثل: مجال التخطيط، ومجال تنمية الموارد البشرية، ومجال التقنية. (الدور التنموي المجتمع المعرفة في القطاع غير الربحي، الصالح، عبدالكريم بن عبدالرحمن، ص4)

أنشطة القطاع غير الربحي

وباستخدام التصنيف الدولي لأنشطة المنظمات غير الربحية (ICNPO) وبمراجعة واقع السجلات الإدارية، يظهر أن القطاع غير الربحي متنوع الأنشطة والمجالات. حيث تنشط أغلب المنظمات غير الربحية السعودية في مجالات التنمية والإسكان والخدمات الاجتماعية والروابط المهنية (مثل الجمعيات التعاونية والغرف التجارية وجمعيات التخصصات العلمية والصحية والدعوة والإرشاد والتعليم الديني وخدمة ضيوف الرحمن بينما لا تزال حصة المجالات التخصصية الأخرى مثل البيئة والتأيد والمؤازرة والثقافة والترفيه هي الأقل مقارنة بغيرها من المجالات. وعند مقارنة ذلك ببيانات عام 2018م من واقع مسح المنشآت غير الربحية، يظهر لنا تراجع حصة منظمات الخدمات الاجتماعية لصالح منظمات التنمية والإسكان حيث قفزت حصة المنظمات العاملة في مجال التنمية والإسكان من 18% في عام 2018م إلى 31% في عام 2022م، وهو ما يدل على حدوث تحول كبير في القطاع غير الربحي من الأنشطة الرعوية إلى أنشطة الخدمات التنموية. وبسبب التنوع الواسع للأنشطة في القطاع غير الربحي، تخضع المنظمات لجهات إشراف فني متعددة من قبل مختلف الأجهزة الحكومية. وقد قامت مجموعة من الجهات الحكومية بإنشاء وحدات إدارية للإشراف الفني على منظمات القطاع غير الربحي العاملة في مجال اختصاصها. وتخضع 55% من المنظمات للإشراف الفني من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية و16% منها للإشراف الفني من وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، و5% منها للإشراف كل من وزارة الصحة والجامعات السعودية. (أفاق القطاع غير الربحي- تقرير منتصف الطريق 2023/7)

شکل رقم (2)



شکل رقم (3)



يعد القطاع غير الربحي عنصراً رئيساً في المنظومة الاقتصادية والتنموية ويشغل حيزاً مهماً من الثروة القومية في البلدان المتقدمة. وأصبح بشكل رقما مهما في المعادلة الاقتصادية اليوم، وهو مكمل لمهام ومسؤوليات القطاع العام الحكومي (الأول)، ومتكاملاً مع القطاع الخاص الربحي (الثاني) في جميع عمليات التنمية والتنمية المستدامة. (الشهري، الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي/ مقدمة)

ويتميز القطاع غير الربحي بالمرونة التي تسمح له بخوض التجارب والإقدام على الابتكار وسرعة التجاوب مع احتياجات المستفيدين المتجددة والمتغيرة. وتقديم الخدمات التي تحقق تكاملاً مع الجهود الحكومية وجهود القطاع الخاص بما يضمن إبقاء الدورة التنموية حيوية ونشطة. ولها أثر فاعل في المجتمع، كما يعد جزءاً أساسياً من شبكة الأمان الاجتماعي بما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة، حيث يدعم ويمول شبكة واسعة من المؤسسات الخدمية في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة والفنون والبيئة والبحث العلمي وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية، وغيرها من الخدمات والمنافع العامة التي من شأنها تحقيق الحماية الاجتماعية لجميع فئات المجتمع خاصة الفئات الأقل حظاً في المجتمع. (الشهري، الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي/ مقدمة)

لقد حققت المملكة نمواً ملحوظاً في القطاع غير الربحي في ظل رؤية المملكة 2030م؛ إذ اهتمت بالنهوض بمساهمة هذا القطاع في سدِّ حاجات المجتمع من جانب، وتفعيل دوره في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما يعزز مساهمته في الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز مشاركة أفراد المجتمع في العمل الخيري والتطوعي، ودعم قيم التكافل والتضامن الاجتماعي، والقيام بدوره في مواجهة المشكلات الاجتماعية، مثل: الفقر، والمرض والبطالة، بالإضافة إلى ذلك يعمل القطاع مع الجهات الحكومية، والقطاع الخاص في تنمية الفرص الوظيفية، وبذلك يعدُّ هذا القطاع جزءاً أساسياً من الأمان الاجتماعي، والاقتصادي، بما له من دورٍ مهم في تحقيق الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والاجتماعي، وتحسين جودة الحياة، وتقليل المخاطر التي قد يتعرضون لها، ودعمهم عند الحاجة في مراحل حياتهم المختلفة؛ لضمان حدِّ الكفاية والعيش الكريم، ولهذا القطاع دور مهم في تحقيق مفهوم قدرة المجتمع على الصمود والتعافي بعد تعرضه للكوارث والأزمات بكافة أنواعها. (صحيفة مال، مبادرات القطاع غير الربحي في إطار رؤية المملكة 2030، مقال منشور، تاريخ 2024/10/22)

المنظمة الموثوقة "Trusted Standard"

هي نظام الجودة الأكثر استخداماً على نطاق واسع في القطاع الثالث ويملكه المجلس الوطني للمنظمات التطوعية NCVO، وقد تم اعتماده من قبل الآلاف من المنظمات الراغبة في أن تصبح أكثر كفاءة وفعالية. وتساعد Trusted Standard المؤسسات الخيرية، والمنظمات التطوعية على تحسين جودة عملها، ونشر هذه الجودة من خلال الاعتماد، إضافة إلى كونها علامة الجودة التي تمنحها NCVO للمؤسسات الخيرية والمنظمات التطوعية. وهي مصممة لمساعدة الموظفين والمتطوعين وأمناء المؤسسات على المشاركة في تقييم مدى نجاح مؤسساتهم. ولقد صُممت المنظمة الموثوقة خصيصاً للقطاع غير الربحي بمختلف تخصصاته، حيث يضم مجموعة من المؤشرات التي تتميز بوضوحها وسهولة استخدامها وشمولها، والتي تهدف إلى إدارة المنظمة بكفاءة وفعالية. (موقع المنظمة الموثوقة على شبكة الانترنت)

مميزات وفوائد الحصول على المنظمة الموثوقة

سيؤدي الحصول على المنظمة الموثوقة إلى منح مؤسستك المزايا والفوائد التالية:

1. تعزيز الرقابة وتطوير الأداء وتحديد الأولويات من خلال عملية التقييم الخارجي المستقلة.
 2. زيادة دوافع العمل لدى العاملين والمتطوعين والقيادة العليا.
 3. تعزيز مبدأ التعلم لدى المنظمة من خلال عملية التقييم.
 4. تأكيد تحقيق المنظمة لمعيار جودة معترف به عالمياً.
 5. تعطي المنظمة مزيداً من الاعتراف والمصادقية لدى المستفيدين والداعمين وأصحاب المصلحة.
- (موقع المنظمة الموثوقة على شبكة الانترنت)

مشكلة الدراسة:

تواجه العديد من المنظمات غير الربحية تحديات متزايدة تتعلق بالكفاءة التشغيلية، والشفافية، والاستدامة؛ ما قد يؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها الاجتماعية والتنموية. فتطبيق معايير الجودة، مثل معيار "المنظمة الموثوقة"، يُعدّ أحد الحلول التي تهدف إلى تحسين الأداء المؤسسي من خلال ضمان الشفافية، وتعزيز المساءلة، وتحسين إدارة الموارد.

ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لفهم أعمق حول مدى تأثير تطبيق هذا المعيار على الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية، وتحديد الفوائد الفعلية التي يمكن أن تحققها هذه المنظمات من خلال الالتزام بمعايير "المنظمة الموثوقة". لذا؛ تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس: ما تأثير تطبيق معيار "المنظمة الموثوقة" على الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية؟ وهل يمكن أن يسهم هذا المعيار في تحسين الكفاءة، والشفافية، والاستدامة لهذه المنظمات؟

رغم أهمية هذا المعيار، إلا أن هناك فجوة معرفية حول أثره الفعلي على أداء الجمعيات الخيرية في المملكة. فهل تساهم هذه العلامة حقاً في تحسين أداء المنظمات؟ وما العوامل التي تؤثر على نجاح تطبيقها؟ وما التحديات التي تواجهها هذه المنظمات في الحصول على العلامة والحفاظ عليها؟

أبعاد المشكلة:

أ. غياب الدراسات الشاملة:

لا توجد دراسات كافية في السياق السعودي تتناول أثر تطبيق هذه العلامة على أداء المنظمات الخيرية بشكل تفصيلي.

ب. تعدد تعريفات الأداء:

هناك اختلاف في تعريف الأداء المؤسسي؛ ما يجعل مقارنة الأداء بين المنظمات صعبة.

ج. تعقيد العوامل المؤثرة:

تأثر نجاح هذه العلامة بعدة عوامل متداخلة، مثل حجم المنظمة، طبيعة الخدمات المقدمة، والبيئة التشريعية.

د. التحديات الثقافية:

قد تواجه المنظمات تحديات ثقافية في تطبيق معايير الشفافية والمساءلة.

أهمية معالجة المشكلة:

- تعزيز الثقة: تساعد في بناء ثقة أكبر بين المتبرعين والمنظمات الخيرية؛ ما يشجع على زيادة التبرعات.
- تحسين الكفاءة: تدفع المنظمات إلى تحسين كفاءتها في استخدام الموارد.
- تطوير القطاع الخيري: إذ تساهم في تطوير القطاع الخيري، وتنظيمه بشكل أفضل.
- دعم صنع القرار: توفر معلومات قيمة لصناع القرار لتطوير السياسات والبرامج الداعمة للقطاع الخيري.

أهمية الدراسة:

لموضوع الدراسة أهمية كبيرة في القطاع غير الربحي و العاملين فيه على مستوى الأفراد والمجتمع والمنظمات ومن جانب التنظيمية في الدولة، وتكمن تلك الأهمية في :

١. الأهمية العلمية:

إثراء المكتبة العربية بالدراسات والبحوث المتعلقة بالمنظمات غير الربحية التي تعمل في القطاع غير الربحي.

٢. الهيئات الحكومية التنظيمية في الدولة:

تحرص على رفع مستوى أداء القطاع غير الربحي والارتقاء بخدماته المقدمة للمجتمع والإسهام المباشر في الناتج المحلي وتحقيق التنمية ورفع جودة الحياة على مستوى الفرد والمجتمع وفق رؤية 2030.

٣. القطاع غير الربحي والمنظمات غير الربحية:

دراسة حالة المنظمات غير الربحية وتقييم الأثر في الخدمات والأنشطة التي تقدمها ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات وتقديم المقترحات التحسينية يساعد هذه المنظمات من تحقيق الأهداف التي تأسست لأجله وتعمل على تحقيق الأثر على مستوى المنظمة والفرد والمجتمع.

٤. على مستوى المجتمع:

يعتبر المجتمع هو المستفيد من هذه الدراسة، نظرا لما تقدمه هذه المنظمات غير الربحية من الخدمات والمنتجات والأنشطة للمجتمع، وكونها ستقبل الدعم والتبرعات العينية والمادية من أفراد المجتمع فمن المهم تعزيز المساءلة المجتمعية ومشاركة المجتمع بتقارير عن الأداء تتضمن النتائج والأثر الذي تحققه هذه المنظمات.

5. تقديم توصيات:

يمكن للدراسة تقديم توصيات عملية لتحسين تطبيق معيار "المنظمة الموثوقة" في الجمعيات الخيرية السعودية.

6. دعم صناع القرار:

يمكن أن تساعد الدراسة صناع القرار في تطوير سياسات داعمة للقطاع غير الربحي.

7. تعزيز الشفافية:

يمكن أن تساهم الدراسة في تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع غير الربحي.

8. تطوير المعرفة الأكاديمية:

تضيف الدراسة إلى المعرفة الأكاديمية حول أداء المنظمات غير الربحية وتأثير معايير الجودة عليها.

أهداف الدراسة:

- التعرف على واقع تطبيق معيار TRUSTED CHARITY MARK في المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية.
- بيان مستوى الأداء المؤسسي في المملكة العربية السعودية.
- توضيح طبيعة العلاقة بين معيار TRUSTED CHARITY MARK والأداء المؤسسي.
- تحديد درجة تأثير تطبيق TRUSTED CHARITY MARK على مستوى الأداء المؤسسي في المنظمات غير الربحية.
- تقديم التوصيات لأصحاب القرار والعاملين في القطاع غير الربحي بهدف تحسين الأداء والارتقاء بواقع تطبيق TRUSTED CHARITY MARK في المنظمات.
- التعرف إلى مدى تطبيق مجالات TRUSTED CHARITY MARK في المنظمات غير الربحية.
- معرفة درجة التكامل واتساق مجالات TRUSTED CHARITY MARK على أرض الواقع في المنظمات غير الربحية.
- معرفة العلاقة بين مجالات TRUSTED CHARITY MARK ونتائج الأداء في المنظمات غير الربحية.
- صياغة التوصيات التطويرية للارتقاء بالأداء المؤسسي في المنظمات غير الربحية.

أسباب اختيار الموضوع:

في ظل الاهتمام المتزايد بقطاع العمل الخيري في المملكة العربية السعودية. يعدّ اختيار الموضوع اختياراً مثمراً للغاية، وذلك لأسباب التالية:-

﴿ الشفافية والمساءلة:

يعتبر معيار "المنظمة الموثوقة" أداة قوية لتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع غير الربحي، مما يزيد من ثقة المتبرعين والمجتمع.

﴿ تحسين الأداء:

يساهم تطبيق هذا المعيار في تحسين الأداء المؤسسي للجمعيات الخيرية من خلال تبني أفضل الممارسات الإدارية والمالية.

﴿ الاستدامة:

يساعد في تحقيق الاستدامة المالية والبرامجية للجمعيات الخيرية، مما يضمن استمراريتهما في تقديم الخدمات.

﴿ الانسجام مع الرؤية الوطنية:

يتماشى هذا الموضوع مع رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تعزيز القطاع غير الربحي وتطويره.

أسباب اختيار الدراسة الميدانية في السعودية:

﴿ البيئة المحلية:

تتيح الدراسة الميدانية في السعودية فهماً أعمق للتحديات والفرص التي تواجه الجمعيات الخيرية المحلية.

﴿ السياسات الحكومية:

يمكن للباحث دراسة تأثير السياسات الحكومية المتعلقة بالقطاع غير الربحي على تطبيق معيار "المنظمة الموثوقة".

﴿ الخصوصية الثقافية:

تتيح الدراسة فهماً أعمق للخصائص الثقافية التي تؤثر على تطبيق المعايير الدولية في السياق المحلي.

تساؤلات الدراسة

- ما أثر تطبيق علامة "المنظمة الموثوقة" على حجم التبرعات التي تحصل عليها المنظمات؟
- كيف يؤثر تطبيق العلامة على كفاءة العمليات الداخلية في المنظمة؟
- ما العلاقة بين تطبيق العلامة ورضا المستفيدين من خدمات المنظمة؟
- ما العوامل التي تؤثر على نجاح تطبيق العلامة في المنظمات الخيرية السعودية؟
- ما التحديات التي تواجه المنظمات في الحصول على العلامة والحفاظ عليها؟

فروض الدراسة:

1. الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجالات TRUSTED CHARITY MARK في الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية

الفرضيات الفرعية:

✍ فرضية فرعية (1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية " للحوكمة " بوصفه مجالا من مجالات TRUSTED CHARITY MARK في الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية.

1. ملخص الفرضية:

تنص الفرضية على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوكمة على الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية. بمعنى آخر، الأبحاث والدراسات قد تظهر أن التحسينات أو الممارسات المتعلقة بالحوكمة لا ترتبط بتحسين أو تدهور فعلي في الأداء الكلي لهذه المنظمات.

2. تعريف الحوكمة:

تشير الحوكمة في هذا السياق إلى الأنظمة والقوانين والممارسات التي تحكم كيفية إدارة وتنظيم المنظمات غير الربحية. قد تشمل هذا التنظيمات المالية، الشفافية، والمساءلة.

3. TRUSTED CHARITY MARK

هو معيار أو علامة تشير إلى موثوقية المنظمات غير الربحية، مما يعني أنها تتبع ممارسات جيدة في الحوكمة والشفافية. يُستخدم هذا المعيار من قبل المتبرعين كمقياس لموثوقية المؤسسة.

4. الأداء المؤسسي:

الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية يمكن أن يتضمن مجموعة من المعايير مثل: حجم التبرعات، الفعالية في تحقيق الأهداف، مستوى تأثير البرامج الاجتماعية، ورضا المستفيدين.

5. دلالة إحصائية:

الدلالة الإحصائية تشير إلى ما إذا كانت النتائج التي تم الحصول عليها من البيانات تعكس علاقة حقيقية في المجتمع العام، أو إذا كانت قد حدثت عن طريق الصدفة. في هذه الفرضية، يُفترض أنه حتى عند تحليل البيانات، لن نجد أي علاقة واضحة أو ملحوظة بين الحوكمة والأداء.

6. أهمية الفرضية:

إذا كانت الفرضية صحيحة، فقد تدل على أن الجهود المبذولة لتحسين الحوكمة وحدها ليست كافية لتعزيز الأداء المؤسسي، مما يستدعي النظر في عوامل أخرى تؤثر على الأداء مثل الاستراتيجيات التشغيلية، أو البيئة التنظيمية، أو العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

7. خطوات التحقق من الفرضية:

- جمع البيانات: يتعين جمع بيانات عن المنظمات غير الربحية التي تعتمد معايير الحوكمة والبيانات المتعلقة بأدائها.
- تحليل إحصائي: استخدام الأساليب الإحصائية، مثل: اختبار "T" أو تحليلات الارتباط لتحديد العلاقة بين الحوكمة والأداء.
- التفسير: تحليل النتائج لبحث إن كانت هناك علامات على ارتباطات غير ملاحظة أو عوامل مؤثرة أخرى.

باختصار، هذه الفرضية تستكشف العلاقة المحتملة بين الحوكمة والأداء المؤسسي في سياق المنظمات غير الربحية، وتطرح تساؤلات حول ما إذا كانت تحسينات الحوكمة لها تأثير ملموس على الأداء الفعلي لهذه المنظمات.

❏ فرضية فرعية (2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية " للتخطيط " بوصفه مجالا من مجالات

TRUSTED CHARITY MARK في الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية.

❏ فرضية فرعية (3) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية " للقيادة والإدارة " بوصفه مجالا من مجالات

TRUSTED CHARITY MARK في الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية.

- ✍ فرضية فرعية (4) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية "الخدمات المقدمة للمستفيدين" بوصفه مجالا من مجالات TRUSTED CHARITY MARK في الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية.
- ✍ فرضية فرعية (5) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية "إدارة العاملين" بوصفه مجالا من مجالات TRUSTED CHARITY MARK في الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية.
- ✍ فرضية فرعية (6) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية "التعلم والتطوير" بوصفه مجالا من مجالات TRUSTED CHARITY MARK في الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية.
- ✍ فرضية فرعية (7) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية "إدارة المال" بوصفه مجالا من مجالات TRUSTED CHARITY MARK في الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية.
- ✍ فرضية فرعية (8) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية "إدارة الموارد" بوصفه مجالا من مجالات TRUSTED CHARITY MARK في الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية.
- ✍ فرضية فرعية (9) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية "التواصل الخارجي" بوصفه مجالا من مجالات TRUSTED CHARITY MARK في الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية.
- ✍ فرضية فرعية (10) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية "العمل مع الآخرين" بوصفه مجالا من مجالات TRUSTED CHARITY MARK في الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية.
- ✍ فرضية فرعية (11) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية "تقييم النتائج والأثر" بوصفه مجالا من مجالات TRUSTED CHARITY MARK في الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية.

2. الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha = 0.05$) في آراء أفراد العينة تجاه متغيرات الدراسة.

الدراسات السابقة:

Hassan, S. (2019). "Transparency and Performance in the Non-Profit Sector: A Study of Saudi Organizations."

وهي دراسة بعنوان "الشفافية والأداء في القطاع غير الربحي: دراسة للمنظمات السعودية" وتهدف إلى فهم العلاقة بين الشفافية وأداء المنظمات غير الربحية في السعودية. كما تقدم هذه الدراسة نظرة على كيفية تأثير الشفافية على أداء المنظمات غير الربحية. وتتناول الدراسة عدة نقاط رئيسية، مثل:

1. أهمية الشفافية:

كيف تؤثر الشفافية في تعزيز ثقة الجمهور والداعمين في المنظمات غير الربحية.

2. الأداء:

معايير قياس الأداء في هذه المنظمات، وكيف يتم تصنيفها وتقييمها.

3. العوامل المؤثرة:

العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تلعب دورًا في الشفافية وأداء المنظمات.

4. التوصيات:

اقتراحات لتحسين الشفافية وزيادة فاعلية الأداء في المنظمات غير الربحية في السعودي

Abdulaziz Alshammari, S., & Ali, A. (2020). "Nonprofit Organizations and Trust: Exploring the Role of Certification Marks."

دراسة بحثية حول دور العلامات المعتمدة في تعزيز الثقة وأدائها. وهي من إعداد عبد العزيز الشمري، وعلي في عام 2020، تركز على العلاقة بين المنظمات غير الربحية وثقة الجمهور، مع إيلاء اهتمام خاص لدور علامات الاعتماد.

النقاط الرئيسية للدراسة:

1. هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استكشاف كيف تؤثر علامات الاعتماد (Certification Marks) على ثقة الجمهور في المنظمات غير الربحية. تحاول الدراسة فهم الأثر المباشر لوجود علامات موثوقة على تصورات الجمهور حول تلك المنظمات.

2. المنهجية:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الاستطلاعات والمقابلات مع المستفيدين والداعمين للمنظمات غير الربحية. تم تحليل البيانات لفهم كيف تؤثر العلامات المعتمدة على مستوى الثقة.

3. نتائج الدراسة:

➤ زيادة الثقة: أظهرت النتائج أن المنظمات التي تحمل علامات اعتماد موثوقة تحظى بثقة أكبر من الجمهور.

➤ عوامل التأثير: تم تحديد عدد من العوامل التي تؤثر في الثقة، مثل الشفافية، والمصداقية، وتاريخ المنظمة، مما يشير إلى أن العلامات وحدها ليست كافية، ولكنها تعزز الثقة عندما تكون مصحوبة بممارسات جيدة.

4. التوصيات: أوصت الدراسة المنظمات بضرورة التركيز على الشفافية وممارساتها الجيدة، مع استخدام علامات الاعتماد كأداة لبناء الثقة وتعزيز الدعم من المجتمع.

5. الأهمية العملية: الدراسة توضح أهمية بناء ثقة الجمهور في المنظمات غير الربحية من خلال الاعتماد على معايير موثوقة وشفافة، مما يمكن أن يساعد المنظمات في تحسين استراتيجياتها في التواصل والتفاعل مع المجتمع.

Elsayed, K., & Kamel, H. (2021). "The Role of Certification in Enhancing Nonprofit Performance: Evidence from Saudi Arabia."

تسلط الضوء على العوامل المساهمة في الأداء المؤسسي للجمعيات الخيرية ومدى ارتباطها بالشهادات. كما تركز على تأثير الشهادات والاعتمادات على أداء المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية. فيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي تناولتها الدراسة:

1. أهمية الشهادات:

تستعرض الدراسة كيف يمكن أن تسهم الشهادات في تحسين المعايير والإجراءات داخل المنظمات غير الربحية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام.

2. التحديات التي تواجه المنظمات:

قد تتناول الدراسة العراقيل التي تعترض سبيل المنظمات غير الربحية في سبيل الحصول على الشهادات وكيف يمكن التغلب عليها.

3. التحليل التجريبي:

يتوقع أن يتم تحليل بيانات من عدد من المنظمات غير الربحية في السعودية، لتقديم أدلة تجريبية تدعم فرضيات البحث.

4. التوصيات:

من المحتمل أن تتضمن الدراسة توصيات للمنظمات غير الربحية حول كيفية الاستفادة من الشهادات لرفع مستوى أدائه.

Charity Commission for England and Wales. (2017). "The Impact of Charity Marks on Public Trust and Confidence."

وهو تقرير رسمي يبحث في التأثيرات المختلفة للعلامات المعتمدة على الثقة العامة من قبل هيئة الجمعيات الخيرية في إنجلترا وويلز (Charity Commission for England and Wales) في عام 2017، ويتناول تأثير العلامات والمعايير المعتمدة للجمعيات الخيرية على ثقة الجمهور وثقته.

النقاط الرئيسية للدراسة:

1. الغرض من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقييم كيفية تأثير وجود "علامات" معينة (مثل الاعتماد، أو الشهادات) على مستوى الثقة الذي يشعر به الجمهور تجاه المنظمات الخيرية.

2. المنهجية:

تم استخدام مجموعة من الأساليب، بما في ذلك الاستطلاعات والبحوث النوعية، لفهم آراء الجمهور حول العلامات والمعايير وما إذا كانت تعزز الثقة.

3. النتائج:

تشير النتائج إلى أن وجود علامات تعتمد عليها منظمات موثوقة قد يؤدي إلى زيادة ثقة الناس في تلك الجمعيات. كما وجدت الدراسة أيضاً أن الجمهور يميل إلى التبرع أكثر للمنظمات التي تحمل علامات موثوقة.

4. التوصيات:

قدمت الدراسة توصيات للمنظمات الخيرية لتحسين الشفافية وتعزيز وجود العلامات المعتمدة، لتقوية الثقة مع الجمهور.

5. الأثر على السياسات:

الدراسة يمكن أن تؤثر في كيفية تصميم السياسات المتعلقة بالتمويل والتبرعات في القطاع الخيري، مما يساعد في تعزيز الأداء والثقة.

Khan, A. A., & Masrek, M. N. (2018). "Impact of Charity Mark on Charitable Foundations' Accountability and Performance."

دراسة تتناول تأثير الشهادات على الأداء المؤسسي. كما تركز على تأثير علامة charity (العلامة الخيرية) على المساءلة والأداء في المؤسسات الخيرية. وتتناول الدراسة ما يلي:

1. تعريف علامة charity:

تُعرّف الدراسة العلامة الخيرية ودورها في تحسين مستوى الشفافية والمساءلة في المؤسسات الخيرية.

2. الأثر على المساءلة:

تبحث الدراسة كيف يمكن أن تسهم علامة charity في تعزيز المساءلة في تقديم التقارير المالية والسلوك الأخلاقي للمؤسسات الخيرية.

3. تقييم الأداء:

يمكن أن تتناول الدراسة العلاقة بين الحصول على علامة charity والأداء العام للمؤسسات الخيرية، مقياساً بمعايير مثل كفاءة إدارة الموارد وشفافية العمليات.

4. التحليل التجريبي:

يتضمن البحث عادةً جمع بيانات من عدد من المؤسسات الخيرية التي حصلت على هذه العلامة، وتحليل تلك البيانات لتحديد الأثر الفعلي.

5. التوصيات والسياسات:

يمكن أن تقدم الدراسة توصيات للمؤسسات الخيرية حول كيفية الاستفادة من علامة charity لتحسين أدائها ومصداقيتها.

Sharman, A., & Wood, M. (2018). "The Role of Trust Marks in Nonprofit Organizations: Enhancing Performance through Certification."

وتهدف الدراسة إلى استكشاف دور علامات الثقة (Trust Marks) في المنظمات غير الربحية وكيف يمكن أن تسهم في تعزيز الأداء المؤسسي من خلال الشهادات المعتمدة.

الإطار النظري: تقوم الدراسة على فرضية أن وجود علامات موثوقة يساهم في زيادة الثقة بين المتبرعين والجمهور العام، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي والإداري للمنظمات غير الربحية.

المنهجية: استخدم الباحثان منهجية نوعية تشمل دراسة حالات لمجموعة من المنظمات غير الربحية التي حصلت على تصنيف علامات الثقة. تم إجراء مقابلات مع المدراء والموظفين بالإضافة إلى مراجعة الوثائق التنظيمية لجمع البيانات المطلوبة.

النتائج:

- توصلت النتائج إلى أن تطبيق علامات الثقة يعزز من الشفافية والمساءلة في المنظمات غير الربحية.
- ساهمت الشهادات في تحسين العلاقات مع المانحين وزيادة مستويات الدعم المالي.
- أظهرت الدراسة أن الترويج لعلامات الثقة يمكن أن يؤدي إلى تحسين سمعة المنظمة وبالتالي زيادة مستوى المشاركة المجتمعية.

الاستنتاجات: أكدت الدراسة على أهمية اعتماد علامات الثقة كأداة استراتيجية لمساعدة المنظمات غير الربحية في تحسين أدائها وتعزيز ثقة المجتمع بها. توصي الدراسة بعقد شراكات بين المنظمات والمستهلكين لتحسين الوعي بفوائد اعتماد هذه الشهادات.

التوصيات:

- تشجيع المنظمات غير الربحية على السعي للحصول على علامات الثقة لتعزيز أدائها.
- تبني استراتيجيات تواصل تعزز من الفهم العام لفوائد الشهادات.

Hudson, M. (2016). "Evaluating the Impact of Charity Mark on Organizational Performance: A Qualitative Study."

تهدف الدراسة إلى تقييم تأثير اعتماد علامة الخيرية (Charity Mark) على الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية من خلال منظور نوعي.

الإطار النظري: تستند الدراسة إلى النظرية القائلة بأن الشهادات وعلامات الثقة يمكن أن تعزز الشفافية والمصداقية في المنظمات غير الربحية، مما يساهم في تحسين الأداء العام.

المنهجية:

- استخدم الباحث منهجية كيفية تتضمن إجراء مقابلات عميقة مع مديري جمعيات خيرية متنوعة.
- تم جمع البيانات من 15 منظمة غير ربحية في مجتمع محلي قدمت طلباً للحصول على علامة الخيرية.

النتائج:

- أكدت النتائج أن الحصول على علامة الخيرية ساهم في زيادة الثقة بين المانحين والمتلقين.
- أظهرت النتائج تحسناً في مستوى الشفافية والمساءلة، مما أدى إلى تحسين علاقات المنظمة مع المجتمع.
- لاحظت المنظمات التي حصلت على الشهادة زيادة في التبرعات والدعم، بالإضافة إلى تحسين إدارة المشاريع.

الاستنتاجات: تشير الدراسة إلى أن اعتماد علامة الخيرية له تأثير إيجابي على الأداء المؤسسي للمنظمات غير الربحية، حيث يعزز من ثقة المجتمع ويدعم الشفافية. كما توصي الدراسة بأن تسعى المزيد من المنظمات إلى الحصول على مثل هذه الشهادات لتعزيز كفاءتها.

التوصيات:

- تشجيع المنظمات غير الربحية على الاستثمار في الحصول على علامة الخيرية.
 - تطوير برامج توعية لتعزيز فهم المجتمع بفوائد هذه الشهادات.
- إذا كنت بحاجة إلى مزيد من المعلومات أو تفاصيل إضافية حول الدراسة، فلا تتردد في طرحها!

المنطلقات النظرية للدراسة:

1. نظرية العلامة التجارية:

تبحث هذه النظرية في كيف يمكن للعلامات التجارية أن تؤثر على الثقة والمصداقية في القطاع الخيري. يمكن أن يسهم TRUSTED CHARITY MARK في تعزيز سمعة الجمعية وزيادة ولاء المتبرعين.

2. نظرية المؤسسات:

تشير إلى كيفية تأثير الهياكل المؤسسية والسياسات على الأداء. يساعد الاعتماد على علامة موثوقة في تحسين العمليات الإدارية والشفافية داخل الجمعية.

3. نظرية العلاقات العامة:

تدرس كيفية إدارة العلاقات مع الجمهور. تطبيق TRUSTED CHARITY MARK يمكن أن يسهم في تحسين التواصل وبناء علاقات إيجابية مع المانحين والمجتمع.

4. نظرية التحفيز:

تركز على كيف تؤثر أنظمة التحفيز على أداء الأفراد والجماعات في الجمعيات. تشير دراسات إلى أن العلامات الموثوقة يمكن أن تحفز الموظفين والمتطوعين لتحقيق أداء أفضل.

5. الشفافية والمساءلة:

تعتبر الشفافية من العوامل الأساسية في نجاح الجمعيات الخيرية، وتساعد TRUSTED CHARITY MARK في تعزيز الشفافية والمساءلة عن الأداء.

6. الدراسة الميدانية:

يجب أن تشمل الدراسة تحليل البيانات من الجمعيات الخيرية في السعودية، لفهم تأثير هذه العلامة على الأداء المؤسسي، مع التركيز على جوانب مثل جمع التبرعات، الثقة العامة، ومدى رضا المستفيدين. كما أن تأملات حول المنطلقات النظرية يمكن أن تفتح مجالات واسعة لفهم كيفية تحسين أداء القطاع غير الربحي من خلال معايير معترف بها دولياً.

المنهجية وطرق البحث:

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه يتناسب مع طبيعة الظاهر محل الدراسة وأهدافها، وكونه بحثاً وصفيًا ميدانيًا، مع استخدام منهجي البحث الكمي (أو الكيفي) حسب الحاجة.

العينة:

اختيار عينة عشوائية من الجمعيات الخيرية المسجلة في المملكة العربية السعودية، والتي حصلت على علامة وشهادة المنظمة الموثوقة.

تحليل البيانات

- استخدام تحليل إحصائي لوصف البيانات (مثل المتوسطات والانحرافات المعيارية).
- اختبار فرضيات البحث باستخدام الاختبارات المناسبة مثل تحليل الانحدار أو اختبار t-test.

النتائج والتفسير

- عرض نتائج التحليل.
- تفسير النتائج بناءً على الأسئلة والفرضيات المطروحة.

أدوات الدراسة:

أداة الدراسة وطرق جمع المعلومات، كالتالي: -

- البيانات الأولية: الاستبانة
- البيانات الثانوية: تتمثل في البيانات والمعلومات التي كان مصدرها الكتب والمراجع والبحوث والدراسات السابقة والتقارير.
- أداة جمع البيانات:

استبيان مكون من أسئلة مقسمة إلى عدة محاور:

← معلومات عامة عن الجمعية.

← مستوى تطبيق TRUSTED CHARITY MARK.

← معايير الأداء المؤسسي (كفاءة، شفافية، استدامة).

حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة:

- الحد الموضوعي: الدراسة على أثر تطبيق معيار TRUSTED CHARITY MARK على الأداء المؤسسي في المنظمات غير الربحية.
- الحد المؤسسي: الدراسة على المنظمات غير الربحية التي حصلت على شهادة TRUSTED CHARITY MARK
- الحد البشري: العاملين في المنظمات غير الربحية

- الحد المكاني: المملكة العربية السعودية
- الحد الزمني: طبق هذه الدراسة في عام 2024 - 2025

المراجع

- الأخرس، جبر سيد (2016) الإدارة الإستراتيجية وفق النموذج الأوروبي للتميز (EFQM) وأثرها على الإبداع الإداري في القطاع الحكومي الفلسطيني (رسالة ماجستير). غزة جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا.
- تيمان إدريس، ثابت أبو الروس. (2022). دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستويات الأداء المؤسسي". المجلة العربية للنشر العلمي. العدد (40).
- الشهري، أماني بنت زهير. (2021). الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي.
- الشوبري، نهى محمد هلال. تقييم ممارسات التميز المؤسسي بالمنظمات غير الربحية باستخدام النموذج الأوروبي للتميز (EFQM). مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الفيوم. العدد السابع.
- الصالح، عبد الكريم بن عبدالرحمن. (1444). الدور التنموي المجتمع المعرفة في القطاع غير الربحي، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود.
- علوان، نوفل عبد الرضا وهاشم، مروة لطيف. (2019). القيادة الأكاديمية وأثرها في تحقيق جودة الأداء المؤسسي دراسة استطلاعية لعينة من آراء اساتذة مؤسسات التعليم السياحي في العراق. مجلة الإدارة والاقتصاد (42) (120) 745-759.
- الغامدي، علي. (2019). دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه في الاجتماع.
- مؤسسة الملك خالد. 2023. (آفاق القطاع غير الربحي تقرير متصف الطريق، ص5.
- مبادرات القطاع غير الربحي في إطار رؤية المملكة 2030 - مبادرات ولي العهد سمو الأمير محمد بن سلمان أنموذجاً - مقال منشور بصحيفة مال، تاريخ 2024/10/22.
- (موقع المنظمة الموثوقة على شبكة الانترنت).
- https://www-ncvo-org-ulc*_up*MQ..09*w1uk.translate.google/? x tr sl=en& x tr tl=ar& x tr hl=ar& x tr pto=sc& gl=xLjAu4MS4Mji0H*MTczMDY3MY66MDL9*_ga_0xNzMwNjQyMjg4MS0ODk3NTE4*_ga*MTI/#..wLjAuMA4MS4Mji0MTczMDY